



222 72 830 - 222 72 857  
majlisalomma@alanba.com.kw

فاكس  
• للتواصل: إيميل

قال مرشح الدائرة الثالثة عبدالمحسن الخلف السعيد إن هناك الكثير من السليبات التي شابت المجلس السابق والمجالس السابقة، مشيراً إلى أنه قد آن الأوان لإعطاء الشباب دورهم المفترض في رسم السياسة العامة للبلد. كما أن مجلس الأمة بحاجة لفكر شبابي وجديد. وأشار السعيد في لقاء لـ «الأنباء» التي صنف أداء السلطين التشريعية والتنفيذية ودورها المفترض خاصة في ابتعادهما عن التعبير عن آسامل وتطلعات المواطنين وإغفال المصلحة العامة. الأمر الذي يحتم ضرورة تغيير آلية التفكير والإدارة لكل الملفات التي نعاني منها. ومطلوب منا جميعاً الآن التركيز على المصلحة العامة وأن نبدأ بسن القوانين التي تعالج قضايانا. وأوضح أنه وضع أجندة انتخابية مقرونة بمحاور أساسية سيعمل على تطبيقها ونفعلها ومنها ما تم من سن مقرحات بقوانين بنائها ومنها ما سيتم الرجوع فيها للنخبين وأبرز ما تضمنته الأجندة ضرورة تطبيق مبادئ الدستور الكويتي الذي كفل للمواطن العيش الكريم وإرساء أحكام العدالة الاجتماعية والمساواة وتكافؤ الفرص وتفعيل الأداء الرقابي والتشريعي لمجلس الأمة ومراقبة أداء السلطة التنفيذية ومحاسبتها على جوانب التقصير وإخلائها بتنفيذ التزاماتها تجاه قضايا البلد والمواطن.. وفيما يلي تفاصيل اللقاء:

شخصي ناصر

## أكد أنه آن الأوان لإعطاء الشباب دوراً في رسم سياسة ومستقبل البلاد

# عبدالمحسن السعيد لـ «الأنباء»: الدستور وضع أحكاماً ومواد ولكن للأسف لا الحكومة تطبقها ولا المجلس يراقب تنفيذها

ما سبب ترشحك للانتخابات؟  
● قررت خوض الانتخابات لأنني اعتقد ان المجلس بحاجة لفكر شبابي وقد آن رسم السياسة العامة للبلد، ان هناك الكثير من السليبات التي لمسها الجميع من ضعف أداء السلطين التشريعية والتنفيذية ودورها المفترض خاصة في ابتعادهما عن التعبير عن آمال وتطلعات المواطنين وإغفال المصلحة العامة وحل المشاكل العالقة منذ سنوات، الأمر الذي يحتم ضرورة تغيير آلية التفكير والإدارة لهذه الملفات ومطلوب منا جميعاً الآن التركيز على المصلحة العامة وأن نبدأ بسن القوانين التي تعالج قضايانا التي لا يزال ينن المواطنون، وهناك شبه اتفاق على ضعف أداء كل من المجلس والحكومة خلال المرحلة الماضية وعدم قدرة أي منهما في تحقيق الإصلاح، خاصة ونحن على عتبة مرحلة حرجة جدا وصلت الى حد الانقراض من حقوق الشعب في كل الخدمات لذلك اعتقد ان الدور الآن يقع على عاتق الشباب في تغيير الدفة واعتقد أن النخبين على قدر من المسؤولية في اختيار من يستحق تمثيلهم.

لكن مجلس الأمة السابق قام بإقرار وتشريع الكثير من القوانين؟  
● نعم صحيح.. ولكن ماذا استفاد المواطن من حزمة القوانين التي قام المجلس بإقرارها؟ وما نتيجة هذا القانون؟ إن مجلس الأمة السابق ربما تفوق على المجالس السابقة بإقرار القوانين ولكن لو دققنا جيداً نجد ان هذه القوانين مجرد عناوين منها ما لم يطبق حتى الآن، وآخرها قانون الهيئة العامة لمكافحة الفساد الذي لفتو يتم إصدار لائحته التنفيذية، وهو القانون التي من المفترض أن تقوم عليه عملية الإصلاح ومحاربة الفساد، وقد تكون هناك مآرب لعدم إصدارها وتم حل البرلمان بعد ذلك.

إن القوانين لا تقاس بالكلم بل بماذا قدمت وماذا استفد من مصلحة للمواطنين والوطن علاوة على أن هناك أكثر من قانون آخر لا يزال غير مطبق، فإين رقابة مجلس الأمة ونوابه على هذا التعطيل في تنفيذ القوانين؟ وأين دورهم المقترض؟ بل يوجد، ولعل ما قامت به الحكومة مؤخرًا من اتخاذ قرار بزيادة أسعار البنزين والسماح للتجار برفع الأسعار أثر ذلك دليل آخر على أن مجلس الأمة لا دور له في الدفاع عن مصالح المواطنين، بل اعتقد انه شريك مع الحكومة في فرض مثل هذه القرارات التي تستهدف ميزانية المواطنين.

شريك مع الحكومة... كيف؟  
● نعم.. لو تخصصنا جيداً في الموضوع ذاته سنجد ان الحكومة أعلنت عن شد الحزام وأن الميزانية العامة للدولة مهددة وبالتالي وخلال فترة قصيرة قامت وأعلنت عن وثيقة الإصلاح الاقتصادي للمعالجة، وعرضت هذه الوثيقة على مجلس الأمة الذي بدوره ناقشها وأحالها الى اللجنة المالية البرلمانية لدراسيتها وقامت اللجنة المالية بعد دراستها بالموافقة عليها بالإجماع، وأوصت بإيقاف تطبيقها لحين تقديم الحكومة تصور جديد لها خاصة بعدما لاحظت اللجنة أن المواطن سيحتل مزيداً من الأعباء المالية وهذا كله مثبت في تقارير ومضايقات المجلس، كما أن الحكومة وضعت جملة من الخطوات للبدء في تطبيق ما حوته وثيقته من إجراءات شملت الجميع، الحكومة نفسها، الوزارات، الهيئات، المؤسسات، التجار، والمواطنين، ولكنها بدأت بالمواطنين وتناست التجار وتناست ترشيح مصروفات وزاراتها وهيئاتها وتغافلت عن استرداد الديون التي لديها على مختلف الشركات وهي مبالغ مستحقة للدولة تجاوزت الـ 93 مليون دينار وتقارير ديوان المحاسبة تدبت ذلك، بعد هذا كله نجد ان المجلس بدلا من أن يفعل دوره في إيقاف هذه الإجراءات ومساءلة الحكومة نجد انه يقوم بعقد اجتماع مع الحكومة وينتهي هذا الاجتماع الى الاتفاق على صرف 75 ليرة مائتاً لكل مواطن!! فهل هذا هو الدور المفترض على المجلس حيال علاج وإيقاف المواطنين؟

## خط التنمية والمشاريع المنجزة

قال عبدالمحسن السعيد عن خطة التنمية وتقييمه لإنجازاتها ان الامر يتوقف على المشاريع التي انجزت فيها.. لا شيء يذكر حتى الآن على الرغم من اقرار قانون لخطة التنمية في عام 2010 وطوال السنوات الماضية لم نشهد انجاز مستشفى أو جامعة أو مدرسة فأي إنجازات تحدثت عنها؟ في هذه الخطط ملايين الدنانير، بل مليارات يتم تخصيصها لمشاريع التنمية ونتيجة صفر.. أين دور المجلس الأعلى للتخطيط أين دور الأمانة العامة للتخطيط بل أين دور مجلس الأمة في متابعته لخطة التنمية؟ هناك خطط متوسطة

المكلف وتطبيق التامين الصحي على كل الكويتيين ودعم مستشفياتنا بخبرات طبية وفرق وأجهزة حديثة وإعطاء كل ذي حق حقه كما فعلت ذلك دول مجاورة ونجحت، وهذا سنقضي على الحسوبية والواسطة وعلاج الصفقات السياسية، فلماذا لا يجد المريض الذي يكون بحاجة للعلاج بالخارج من ينصفه بينما المتعارض يحصل عليه؟ أين مبدأ العدالة وأين دور الدولة في إنصاف هذا المواطن؟ ليس المواطنون سواسية؟ ان هذا الملف سبق ان وضعه المجلس تحت المهر وتم تقديم استجواب فيه ولكن لأنه ورقة رابحة بيد الحكومة انتهى بمجرد توصيات وعاد الوضع كما كان عليه صفقات واسطات، لذلك وبانفاق في الوصول للبرلمان فسنقوم بمعالجة هذا الملف ووضع تحت المهر حتى نصلح ما عجز عنه الآخرون وننصف الجميع فالرعاية الصحية المتكاملة للمواطنين حق من حقوقهم الدستورية ولن نتهاون في ذلك.

وماذا بشأن المرأة؟  
● طبعا المرأة محور أساسي في تطلعاتي ومقرحاتي، وقد ركزت في الجوانب المتعلقة بالمرأة باقتراح قانون موجه يتم تجريم أي سلوك من شأنه ان يضهد المرأة في كل المجالات وضرورة تعزيز دور المرأة وإشراكها في المجتمع والقضاء على أي فروقات فيما بينها وبين الرجل. ان المرأة أكثر من نصف المجتمع ومع ذلك نجد عدم اهتمام بها سواء من المجلس أو الحكومة لماذا؟ ان المطلوب ان يكون هناك إيمان حقيقي بدور وحقوق المرأة، حيث نصوص الدستور أكدت ذلك، وإن شاء الله ساقوم بإنشاء لجنة خاصة تضم كل الفئات التي تمثل المرأة حتى تقوم بمراجعة كل القوانين والتشريعات وبالتالي تقدم قوانين لنا تناسبها وتعالج كل السليبات وسنقوم برفعها للمجلس وإقرارها وإعطائها دورا أكبر لنسهم في النهوض بالمجتمع على مختلف الأصعدة. كما أن هناك اقتراحات للشباب ووجوب الاهتمام بفتة الشباب الذين يشكلون المحرك الرئيسي لنهضة أي مجتمع من خلال تسخير كل الامكانيات المتاحة لدعمهم وتشجيعهم واستغلال مواهبهم وطاقاتهم بما يعينهم في وطنهم بالفائدة والتنمية، ولا شك ان ذلك يرتبط ارتباطا مباشرا بقطاع التعليم الذي يوجب تطوير التعليم وتحديث المناهج بما يتواءم مع التطورات العالمية والسعي لبناء جامعات حكومية لتحتوي كم الخريجين المقبلين على التحصيل الجامعي. وهناك محاور أخرى بالطبع تتعلق بذيوي الاحتياجات الخاصة وتخفيف معاناتهم والحفاظ على حقوقهم واستحداث قوانين جديدة لمنحهم مزيداً من الحقوق المدنية والمعنوية ومنح العمل النقابي فاعلية القوانين التي نحتاجها وإنشاء المدن الإسكانية الكاملة وفق برامج زمنية تحاسب الحكومة عليها، فكم من مدينة سكنية تم إنشاؤها خلال السنوات الماضية ولم يسكنها احد حتى الآن بسبب الجبن التحتية وعدم توافر الخدمات العامة فيها، نحن بحاجة الى التخطيط السليم وهذا لا يمكن أن يتحقق في ظل الخطط الحالية العقيمة.

وكيف ترى حل قضية الرياضة؟  
● حل القضية الرياضية يتمثل من وجهة نظري بتخصيص الأندية الرياضية.. نعم يجب التحول لتخصيص الأندية الرياضية وأن يمنح كل مواطن أسهما من خلال شركة مساهمة عامة على ان تتم إدارة هذه الأندية من متخصصين. إن القضية الرياضية مهمة جدا وهنا يجب ان يبرز دور مجلس الأمة بتشريع القوانين اللازمة التي تعالج هذه المشكلة بعيدا عن الصراعات السياسية وتصيد طرف لطرف. ان هذا الملف ملف وطني جميعنا مسؤولون عنه وعلى اللجنة البرلمانية المعنية بهذه القضية مسؤولية حلها، الكل مستاء مما هو حاصل الآن في قضية الكويت فحق أي اعتبار.. الكويت تستحق وأهلها يستحقون منا الكثير والكثير، وإن شاء الله تكون هذه الانتخابات نقطة التحول للكويت حتى تعود كما كانت.

تحدثت عن محور الرعاية الصحية المتكاملة.. ما رؤيتك لتطوير هذا الملف؟  
● رؤيتي مبنية على علاج هذا الملف وهو للأسف الملف الذي لا يستطيع أحد ان يتطرق اليه رغم إهدار ملايين الدنانير عليه ولعل الحسبة الأخيرة له تجاوز رقمها حاجز الـ 400 مليون دينار كلها مبالغ صرف للعلاج بالخارج، وهذا المبلغ كفيلا بان يتم استغلاله وبناء مدن طبية فيه لعلاج كل الحالات المستعصية والمرضية وبناء مستشفيات. إن ملف العلاج بالخارج وما تنفقه الدولة لاجل هذا الملف لو تم استغلاله بالشكل الصحيح لما تكبدنا إصدار هذه الملايين وحله برأيي يكون تحويل العلاج الى الداخل باستخدام ثلاثة مستشفيات عالمية لإدارة هذا

الأجل وهناك خطط سنوية وهناك برنامج حكومي يقوم المجلس بمناقشة موادها وإقرارها فهل التزم المجلس بمتابعة ما اقره وهل التزمت الحكومة ببرامجها ومراحل الإنجاز فيها؟ لماذا لا يفعل المجلس دوره في هذا الأمر؟ اعتقد انه بات من الواجب استحداث لجنة برلمانية تشرف على إنجازات وسير مراحل عمل خطط التنمية حتى تكون هناك رقابة شعبية على هذا الملف لذلك ادعو الى أهمية إعطاء هذا الملف أهمية خاصة لأن ملف التنمية مرتبط ومتعلق بكل قضايانا سواء الصحية أو التعليمية أو الخدمية.

المجلس السابق كان ضعيفا والإصلاح بحاجة إلى إرادة جادة  
أين دور النواب السابقين في القرارات التي تستهدف جيوب وميزانيات المواطنين؟  
لنعالج خلل الميزانية بالاعتماد على الصناعات النفطية ونبحث عن الموارد البديلة

علينا مسؤولية في دعم المرأة بالمجتمع وسنشرع قانوناً يجرم اضطهادها بكل المجالات  
يجب على المجلس استحداث لجنة خاصة لمتابعة إنجازات خطة التنمية لإحكام الرقابة

القوانين لا تقاس بالكلم بل بماذا قدمت وماذا استفد من مصلحة للمواطنين والوطن  
الحكومة تناست ترشيح مصروفات وزاراتها وهيئاتها وتغافلت عن استرداد الديون التي لها على مختلف الشركات  
على الحكومة القادمة أن تضع في اعتبارها كل ما يعانيه المواطن من مشاكل وقضايا

الكويت تعيش في حالة قلق مستمر بسبب تحكم أسعار النفط في الميزانية العامة للدولة  
وضعت أجندة انتخابية مقرونة بمحاور أساسية ساعمل على تطبيقها ونفعلها

لن نقبل تحميل المواطنين تبعات فشل الحكومة في الإدارة وإرهاقهم بالأعباء المادية  
تخصيص الأندية الرياضية ومنح كل مواطن أسهما من خلال شركة مساهمة عامة